الأنباء
الاثنين 4 يوليو 2011

ردود فعل متعارضة على تصريحات نصرالله ضد المحكمة

14 آذار تحضّر لاستنساخ تجربة إسقاط حكومة كرامي عام 2005: ما قبل القرار الاتهامي غير ما بعده لبنانياً وعربياً ودولياً

الوزير جبران باسيل مستقبلا البطريرك بشارة الراعي خلال وصوله إلى البترون أمس (محمود الطويل)

فجرت الاطلالة التلفزيونية للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله حركة ردود فعل واسعة النطاق في صفوف المعارضة الجديدة وعموم اطياف 14 آذار، كان منطلقها توجيه الاتهامات بالعمالة لمحقق اللجنة الدولية، وحتى لرئيس المحكمة لاسيزي «صديق اسرائيل الكبير» كما وصفه نقلا عن احد اصدقائه بالإضافة الى تبنيه عضوية المطلوبين الأربعة للحزب ووصفه اياهم بالمناضلين.

ردود الفعل تناولت ايضا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي اصبح هدفا لأسئلة كثيرة أقلها السؤال عن أي تعاون يتحدث عنه مع المحكمة الدولية، فيما «المرشد الأعلى» لحكومته السيد حسن نصرالله يتحدى ان يعتقلهم احد في 30 يوما أو ثلاثين شهرا أو ثلاثمائة سنة!

الشعور العام في بيروت، ان الرئيس ميقاتي سيكون الأكثر احراجا إزاء هذه التطورات، حيث بدأ يقترب من ان يكون في الموقع الصعب بين سندان حلفائه في حزب الله والأكثرية الجديدة، وبين مطرقة المعارضة الجديدة، والتي ينتمي اليها من حيث البيئة السياسية على الأقل.

ومن ملامح الصعوبة التي ستواجه ميقاتي، تحول هذه المعارضة من تركيز الضغط على حزب الله والتركيز على الحكومة ورئيسها انطلاقا من مطالبة مؤتمر البريستول لقوى 14 آذار الذي انعقد أمس، باعلان موقف حاسم مما أعلنه السيد نصرالله، وإلا فإن المعارضة في طريقها لاستنساخ تجربة الرئيس عمر كرامي في 22 فبراير 2005، والتي اجبرته على الاستقالة في مجلس النواب تحت ضغط جريمة اغتيال الحريري.

وقال منسق 14 آذار فارس سعيد ان هذه القوى ستستخدم كل الوسائل السلمية بتفعيل المعارضة الوطنية في وجه حكومة أصبحت رهينة حزب الله وسلاحه. وسيكون هناك دور أساسي لنواب 14 آذار والشخصيات، إضافة الى خطوات سلمية شعبية، وطلابية وعقد ندوات سياسية.

وانعقد المؤتمر تحت عنوان «المحكمة طريقنا الى الخلاص» وكان البداية لمجموعة تحركات شعبية مستقبلية بعنوان «اسقاط حكومة تحالف حزب الله وسورية».

وصدر بيان أعاد طرح بند سلاح حزب الله طبقا للصيغة التي طرحتها قوى 14 آذار في آخر لقاء لها، ومن ضمن روحية خطاب الرئيس سعد الحريري في ساحة الشهداء يوم 14 مارس الماضي، ودعا البيان الى التمسك بالثوابت الوطنية والعيش المشترك، فضلا عن اظهار الاعتزاز بإنجاز القرار الاتهامي. وأعلن المواجهة الديموقراطية البرلمانية مع الحكومة انطلاقا من جلسات الثقة في مجلس النواب حيث سيكون لنواب 14 آذار حضور مميز من حيث الكلمات وتنوع المتحدثين، كما دعا البيان الى التحضيرات الشعبية لمواجهات سلمية مع حكومة حزب الله وحلفائه، إضافة الى تحريك العمل الديبلوماسي في بلاد الاغتراب لاحظ قيادي في 14 آذار ان لبنان دخل مع صدور القرار الاتهامي مرحلة سياسية جديدة مختلفة كليا عما سبقها، هذه المرحلة التي بدأت في 14 فبراير 2005 مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري وانتهت مع صدور هذا القرار في 30 يونيو 2011.

القيادي الـ 14 آذاري وعلى هامش مؤتمر البريستول رأى ان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الذي أعلن حربا على المحكمة الدولية وقرارها، قد لا يدرك معنى التحولات الجديدة، وهو ربط مع المرحلة السابقة بكلام قديم على شاكلة استحضار شهود الزور، وان القرار جاء مطابقا لما أوردته «لوفيغارو» و«دير شبيغل» و«سي.بي.اس» وغيرها، ولكن الأمور في الواقع اصبحت في مكان آخر بعد الانتقال من مرحلة التكهنات والتخمينات والتوقعات والتسريبات، الى مرحلة الأفعال والخطوات التنفيذية والاجراءات العملية.

ولعل ابرز ما يؤشر اليه صدور القرار الاتهامي وفق القيادي في 14 آذار يكمن في الآتي:

بري مرتاح لانضباط الشارع وعون يؤكد أن نصرالله كسب معركة «المحكمة»

أولا: على المستوى الدولي: اختلاف التعاطي الدولي مع لبنان ما قبل صدور القرار عما بعده خصوصا ان الشرعية الدولية بات لها دور حاسم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في حل الصراعات والخلافات التي تعصف داخل الدول بما يتوافق مع أحكام هذه الشرعية ودعوتها الى نبذ العنف وإرساء أنظمة ديموقراطية تحترم التعدد والتنوع ويكفي في هذا السياق التوقف امام مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس السوداني عمر البشير وأخيرا بحق معمر القذافي.

ثانيا: على المستوى العربي: ثمة تكامل موضوعي بين إرادة الشعوب في التغيير وملاقاة المجتمع الدولي مجسدا بمجلس الأمن لهذه الإرادة.

فالدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي في هذا السياق مهم للغاية ومن دونه يستحيل على حركات التغيير أن تتمكن من إرساء قواعد حكم جديدة في بلادنا. وبالتالي التواطؤ الايجابي بين الشرعيتين الدولية والمحلية، أمر بغاية الأهمية بغية العبور الى نظام عربي جديد يرتكز على قاعدتي العدالة والديموقراطية.

ثالثا: على المستوى اللبناني: بداية نهاية حقبة استخدام العنف والقتل كوسيلة لشطب هذا أو ذاك من المعادلة السياسية، وبداية نهاية طي صفحة الحروب بصورة نهائية من أجل مصالحة وطنية حقيقية قائمة على العدالة التي عليها فقط يتأسس عيش اللبنانيين المشترك، فالعدالة هي المعبر للاستقرار ولا يجوز مقايضتها بالاستقرار، وبالتالي انطلاقا من هذه الرؤية الى العدالة ـ كفكرة تأسيسية للبنان المتصالح مع نفسه ـ انما تقع أهمية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. إذ للمرة الاولى في تاريخ لبنان يستدعى مرتكبو جريمة سياسية كبرى للمثول أمام العدالة، لئلا تستمر سياسة الافلات من العقاب في لبنان والمنطقة.

بري مرتاح لانضباط الشارع

في هذا الوقت نوه رئيس مجلس النواب نبيه بري بانضباط الشارع الشيعي والتزامه بتعليمات قياداته السياسية والدينية ولم تصدمه الاتهامات للأسماء الاربعة.

ورحب بري ايضا برد فعل الشارع السني وأعطى مثالا أبناء منطقة الطريق الجديدة في العاصمة الذين لا يعيرون اهتماما بالاصوات المتطرفة من أي جهة، وقال لـ «النهار» البيروتية انه لايزال يعول على العقلاء من أبناء الطائفتين، ولم ير بري براءة في موعد تسلم القرار الاتهامي ورأى أن الغاية من ذلك هي الضغط على حكومة ميقاتي واستغلال الأزمة التي تمر بها سورية.

بري لا يخشى التضييق على الحكومة من المجتمع الدولي، ويدعو الى التوفيق في المواقف التي كانت تصدر عن السفيرة الأميركية مورا كونيللي في الايام السابقة للبيان الوزاري والشروط التي وضعتها عليها، ولم يستغرب اتساع دائرة الاتهامات لاحقا.

بدوره، العماد ميشال عون أبلغ قناة المنار بعد استماعه الى خطاب نصرالله أن الأمين العام كسب المعركة بوجه المحكمة التي لم تلتزم بمعايير العدالة في رأيه.

واعتبر عون أن أصعب ما عند القاضي أن تكون لديه معتقدات مسبقة. مؤكدا أنها لن تصل الى حكم عادل، بصرف النظر عن سبل تكوين المحكمة الدولية، وذكر بموقفه السابق في شأن الفتنة المذهبية، وقال لن تكون هناك حرب أهلية لأننا نعرف أننا أصحاب حق وسندافع عنه. واعتبر أن من السخف تمني الصراع. وردا على سؤال حول طلبات المحكمة قال: إذا وجدت المطلوبين فلتأخذهم.

مفتي طرابلس: ارتياح للقرار

مفتي طرابلس والشمال الشيخ مالك الشعار، قال ان اللبنانيين عموما استقبلوا القرار الاتهامي بكثير من الارتياح العام مناشدا جمهور الرئيس الشهيد رفيق الحريري التعامل مع القرار بتعقل وعدم إبداء اي من مظاهر الثأر او التحدي او التشفي. وقال المفتي الشعار ان المحكمة الدولية كانت من أهم النقاط التي تم التفاهم عليها على طاولة الحوار، وان دولة تفقد عدالتها لا يمكن ان تعرف الاستقرار.

النائب مروان حمادة وصف حكومة ميقاتي بحكومة مواجهة المحكمة الدولية وتعريض لبنان الى خطر استكمال الانقلاب. وقال: نحن لن ننزل الى الشارع ولا نحرق البلد ولا نخرق الاستقرار، ونطمئن وليد بك (جنبلاط) بانه لا أحد في المعارضة يتحدث مع الآخر بضرب الاستقرار والسلم الأهلي. الكل يتحدث كيف سيهيئ المبارزة السياسية والإعلامية.

صقر: نصرالله رد على صفعة للحزب

النائب عقاب صقر (المستقبل) اعتبر ان كلام السيد نصرالله هو رد على صفعة كبيرة تلقاها حزب الله. وهو معني بالتنبه الى الأحكام الغيابية التي قد تكون أخطر بكثير من مثول أعضاء حزب الله امام المحكمة.

النائب جمال الجراح، عضو كتلة المستقبل ايضا رأى انه كان من المتوقع ان يدافع السيد نصرالله عن المتهمين، على ان يأتي ذلك ضمن السياق الطبيعي للحملة التي بدأت منذ سنتين على المحكمة.

● بيروت ـ عمر حبنجر ومحمد حرفوش

استقالة أرسلان يتقرر مصيرها اليوم

بيروت: أعلنت رئاسة مجلس الوزراء انها تسلمت كتاب استقالة الوزير طلال ارسلان.

وسيتحدد مصير هذه الاستقالة اليوم الاثنين وقبل جلسة مناقشة البيان الوزاري في مجلس النواب، وذلك في اجتماع بين رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي.

عضو كتلة ارسلان النائب فادي الأعور أكد ان كتلته ستمنح الثقة للحكومة، ولم يستبعد رشيد حمادة مستشار ارسلان عودته عن الاستقالة!

القاهرة: لا مجال للمفاضلة في لبنان بين العدالة والاستقرار

القاهرة ـ يو.بي.آي: دعا وزير الخارجية المصري محمد العرابي أمس الى احترام عمل المحكمة الدولية المكلفة بالتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وقال إنه لا مجال للمفاضلة في لبنان بين العدالة والاستقرار.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عن العرابي قوله إن مصر «حرصت منذ البداية على تحقيق العدالة ليس فقط انطلاقا من الالتزام القانوني والأخلاقي بتحقيق العدالة ومعرفة الحقيقة وإنما أيضا باعتبار أن تحقيق العدالة هو الطريق الوحيد لردع الجناة ووقف نزيف الاغتيالات الذي عانى منه لبنان خلال السنوات الماضية».

مفتي لبنان يدعو لإخراج المحكمة من التداول السياسي

دعا مفتي لبنان الشيخ د.محمد رشيد قباني إلى إخراج موضوع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان من التداول السياسي، وقال في بيان له إن المحكمة قد أنشئت لتحقيق العدالة للرئيس الشهيد رفيق الحريري ولشهداء الوطن وكشف القتلة ومعاقبتهم حتى لا تذهب الدماء التي أريقت هدرا ولوضع رادع لكل من يستبيح الأنفس عبر الاغتيال السياسي للقادة والمرجعيات الوطنية ولوضع حد للافلات من العقاب. هذه المحكمة هي اليوم مؤسسة قائمة تكتسب شرعية دولية من قرار إنشائها الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

واضاف: ان العدل هو أساس العلاقة بين الناس وفي الوطن، وان مجتمعا يغيب العدل عنه لا يكتب له الأمان ولا الاستقرار ولا الاستمرار، والعدل كما يكون في القضاء فإنه كذلك يكون في الحوار وفي الجدال وفي المديح وفي الهجاء، وان النظر الى الشؤون العامة التي يعنى بها ابناء الوطن جميعا بالعين الواحدة التي تحاكي المصلحة الخاصة واغفال العين الأخرى التي تكمل الإلمام بالمصلحة العامة هو ظلم للنفس وظلم للبنان وعموم اللبنانيين.

«المستقبل» يطالب وزراء «حزب الله» بتعليق عضويتهم في الحكومة أو التنحي حتى جلاء الحقيقة

بيروت ـ وكالات: اعتبر عضو كتلة «المستقبل» النائب نهاد المشنوق أن «الاغتراب صفة للجمع وليس للتفرقة، فكما الجزائر بلد المليون شهيد، فلبنان بلد المليون طالب»، مشيرا إلى أنه «في ظل عدم تواجد الفرص في الداخل اللبناني، أصبح العالم مرتعا للفرص».

المشنوق، وخلال محاضرة عن «لبنان المغترب» أشار إلى أن «المسألة مبدئية وليست خاضعة لمصالح شخصية وانتخابية، فلقد دفع الكثير من الدماء ولن نضيع هذه المبادئ»، مضيفا: «من أجل الحرية والكرامة والعدالة أصبح هناك 2000 شهيد وآلاف المعتقلين والمهجرين في سورية الشقيقة، وليست القضية بأن نكون على الحياد، فنحن معنيون ليس من أجل نهاية عصر الديكتاتوريات في العالم، بل من أجل السيادة والاستقرار والعدالة والحرية في لبنان أيضا».

وفي السياق عينه، قال: «هناك مصلحة لبنانية أكيدة وضرورية في التغيير في سورية، وهذا مطلب لبناني نريد من ورائه الأمن والاستقرار لبلدنا والعلاقات الطبيعية بين البلدين، حيث إننا لم نعرف في العشر سنوات الأخيرة من هذا النظام إلا المرارة في لبنان»، مشددا على أن «رائحة الدم لن تستطيع إلغاء رائحة الحرية، فمنذ عام 2008 تحملنا ما لم يستطع أحد أن يتحمله، وقال الرئيس سعد الحريري ما لم يرد أحد منا أن يقوله باتجاه سورية، وفعل ما لم نريد أن نفعله، فكانت النتيجة الأولى مذكرات التوقيف».

من جهة ثانية، لفت المشنوق إلى أن «الحكومة هي حكومة الخيانة والأكثرية المسروقة، حيث هناك نواب من الشوف وطرابلس وبيروت والبقاع انتخبوا وكان جمهور رفيق الحريري العنصر الأساسي في إيصالهم، وإذا اعترضنا قيل إننا لا نريد الاستقرار، ولكن ما قيمة الاستقرار من دون كرامة وعدالة وحرية ووطنية، فإذا كان السوريون والمصريون والتونسيون والليبيون لم يقبلوا بذلك، فلا، لن نقبل نحن بذلك»، مطالبا «وزراء «حزب الله» بتعليق عضويتهم أو التنحي من الحكومة حتى جلاء الحقيقة»، وأضاف: «لا تستطيع حكومة تحقيق العدالة وفيها أعضاء من حزب فيه أعضاء آخرون مشتبه بهم في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وهذا حقنا لحياد الحكومة وتحقيقها العدالة مثلهم مثل القضاة الذين يتنحون عن قضايا معروضة عليهم تحت عنوان الارتياب المشروع»، مؤكدا أن «الطائفة الشيعية جزء منا ونحن جزء منها وهي أشرف وأنبل من أن يطولها أي كلام عن الاغتيال، أما الحزب فهو جسم سياسي وأمني، لذا لن تكون هذه الحكومة مؤتمنة على قرار مجلس الأمن الذي يعنينا ويحقق كرامتنا السياسية، فمن واجب وزرائه تعليق مشاركتهم في السلطة التنفيذية حالا».

نصح قادة سورية والبحرين واليمن وليبيا بأن يُصغوا لشعوبهم

بان كي مون: المحكمة مستقلة ويجب احترام قرارها

نيويورك ـ العربية.نت: نصح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قادة سورية والبحرين واليمن وليبيا بأن يصغوا لشعوبهم، وأن يدخلوا معهم في حوار شامل، ويبدأوا في اتخاذ إجراءات حاسمة لتطبيق الإصلاحات في بلدانهم قبل فوات الأوان.

وحول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان قال: «ان المحكمة هيئة قضائية دولية مستقلة ويجب علينا احترام قرارها».

ومن خلال لقائه في برنامج «مقابلة خاصة» الذي بثته قناة «العربية» امس الأول، شدد مون على ان مستقبل القيادة في سورية «أمر يحدده الشعب السوري، وتحدث عن نقاشات دارت بينه وبين الرئيس بشار الأسد، مرات عديدة، وقال: «نبذل حاليا جهودا مكثفة لضمان إرسال فرق إنسانية لتقييم الأوضاع هناك بأسرع وقت ممكن».

وحول تفاؤله بإنهاء الأزمة في سورية ذكر مون انه أخذ بعين الاعتبار بعض التصريحات الإيجابية من قبل الرئيس الأسد، وقال: «أملي الوحيد هو ان يقوم الرئيس بترجمة هذه التصريحات الى أفعال، فلدي قنوات اتصال جيدة جدا مع الرئيس الأسد، وأتطلع الى ان يعي الواقع وخطورته الشديدة». وبالنسبة لليبيا، فقد كشف مون عن انه بدأ فعلا بالتعامل مع مرحلة ما بعد الأزمة في ليبيا، وذلك من خلال تعيين ايان مارتن كمستشار خاص، يرفع تقاريره الى دول مجموعة الاتصال. من جهة ثانية، أوضح مون ان على الأمم المتحدة دعم ثورة شعبي مصر وتونس، من اجل تحقيق أحلامهم وطموحاتهم، وقال ان الشعبين نجحا في المراحل الأولى من تحقيق حلم الديموقراطية، ولكن ما لم يتم دعمهم بصورة صحيحة، سيستمر هذا الاضطراب والإحباط لدى الناس. وفي الملف اليمني، قال مون ان نصيحته للرئيس اليمني هي ان يوافق على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، التي اعتبرها الوسيلة العملية للخروج من الأزمة، بحسب تعبيره، مؤكدا ان اي قائد يحرص وبحق على مستقبل بلده وشعبه، لابد ان يكون على قدر من الحكمة والتواضع.

نصر الله يستشهد خطأ بوثيقة ليست للمحكمة الخاصة باغتيال الحريري

العربية.نت: استشهد الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصرالله، في كلمته التي ألقاها ليلة أمس الأول بوثيقة لا تمت بأي صلة للمحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال رفيق الحريري، في معرض تفنيده لقرار اتهامي أصدرته المحكمة وطال 4 من عناصر الحزب كمشتبه بمشاركتهم في عملية الاغتيال.

وقال عن الوثيقة التي استشهد بها إنه بعد انطلاق عمل المحكمة تم نقل موظفي لجنة التحقيق الدولية والمحققين والتجهيزات من لبنان «ولم يبق للمحكمة سوى مكتب». ثم قال عن أفراد اللجنة إنهم غادروا عبر مطار بيروت «إلا أجهزة الكمبيوتر (التابعة لهم) وعددها 97 جهازا، فقد نقلت عن طريق الناقورة (منطقة الحدود) إلى إسرائيل».

ثم عرض الأمين العام لحزب الله الوثيقة عبر شاشة «المنار» وقال إنها وثيقة شحن تثبت نقل كمبيوترات أفراد لجنة التحقيق عبر إسرائيل، متسائلا: «إلى أين ذهبت هذه الأجهزة في إسرائيل، خاصة أنها من الدول المتطورة جدا في مجال التكنولوجيا»؟

ومما يبدو من الوثيقة التي ظهرت على الشاشة انها لعملية نقل تمت من القدس بتاريخ 2009/7/8 عبر وثيقة إسرائيلية «صادرة عن شعبة الضرائب وفيها محتويات المستوعب (الكونتينر) الذي ضم 97 جهاز كمبيوتر». بحسب تعبيره.

الوثيقة لهيئة لحفظ السلام

والمتأمل بالوثيقة سيجد أنها خاصة بهيئة تابعة للأمم المتحدة مختلفة تماما عن المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الراحل، واسم الهيئة واضح جدا في الوثيقة، وهو UNTSO كاختصار لاسمها بالانجليزية، وهو United Nations Truce Supervision Organisation أي: هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. أما محكمة جريمة اغتيال الحريري فاسمها STL اختصارا لـ Tribunal For Lebanon Special أو «المحكمة الخاصة بلبنان» أي أن الكمبيوترات التي تم نقلها عبر اسرائيل هي لأفراد هيئة مراقبة الهدنة، لا للمحكمة الخاصة باغتيال الحريري، باعتبار أن للهيئة مفارز منذ تأسيسها في 1948 لمراقبة الهدنة، وعاملة في القدس (حيث مقرها الرئيسي) والجولان والقاهرة وبيروت ودمشق، بحسب الوارد في موقع الهيئة نفسها على الانترنت.

وكانت الأمم المتحدة أنشأت هذه الهيئة كأول عملية من جانبها لحفظ السلام في المنطقة «وظل المراقبون العسكريون للهيئة في الشرق الأوسط لمراقبة عمليات وقف اطلاق النار واتفاقات الهدنة ومنع حدوث أي حوادث، أو منعها من التصاعد، ومساعدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأخرى في المنطقة» طبقا لما تروي عن نفسها في موقعها. ومما نقرأه في رابط «وثائق وأرقام» في الموقع على الانترنت: أن موقع الهيئة هو الشرق الأوسط، ودار المندوب هي مدينة القدس، والقصد من المندوب هنا هو رئيس البعثة ورئيس الأركان، وهو حاليا اللواء الفنلندي جوها كيلبيا، وان عملها مستمر منذ 1948 الى الآن.

نقرأ أيضا أن عدد العاملين فيها هم 149 عسكريا، و93 مدنيا (من 23 جنسية) إضافة الى 128 موظفا محليا (من الدول الخمس) وانها خسرت 50 عاملا معها قضوا قتلى طوال 63 سنة الى الآن، وموازنتها السنوية الحالية هي أكثر من 60 مليون و700 ألف دولار.

وهيئة من هذا النوع لا ترمي في مكب للنفايات أغراضها وما يعود لأفرادها، خصوصا اذا كان معظمهم عسكريين، وأهمها هي كمبيوتراتهم متى أصبحت قديمة، إذ لابد أنها تنقلها الى عنوان خاص تابع للأمم المتحدة، حيث يتم إتلافها، أو ربما حفظها في مستودع خاص، بعيدا عن الدول المتنازعة ولصوصها الرسميين وغيرهم.